إسرائيل فى إفريقيا.. شبكة نفوذ تمتد من التحالفات الدبلوماسية إلى التهجير والصناعات العسكرية

تقرير: هالة عبد الهادي

فى تحرّك استراتيجى متزايد، ترسم إسرائيل خريطة نفوذ جديدة داخل القارة الإفريقية، عبر اختراق سياسى وأمنى يجمع بين دبلوماسية مهيكلة لتوسيع نفوذها، من خلال زيارة «يتسحاق هرتسوج» – الرئيس الإسرائيلى – إلى ست دول إفريقية، ومخطط تهجير طوعى للمواطنين الفلسطينيين، واستثمارات عسكرية تقنية فى شمال إفريقيا، وذلك جزء من رؤية متكاملة تهدف إلى إعادة بناء نفوذ إسرائيلى عابر للقارات.

الجولة الرئاسية

بدأت خيوط التحرك الإسرائيلى تتشابك داخل القارة الإفريقية، بعدما تحوّلت الجولة الأخيرة لـ«هرتسوج» إلى بوابة لإعادة تموضع إسرائيل داخل فضاء جيوسياسى شديد الحساسية؛ فلم تكن تلك الدول محطات دبلوماسية عابرة، بل تقع فى نقاط تقاطع دقيقة بين النفوذ الدولى والممرات الاقتصادية والتحالفات الأمنية، وتمثل ركائز مؤثرة فى ممرات التجارة الدولية ومجالات النفوذ الغربى ومصادر الثروات الطبيعية التى تسعى تل أبيب للوصول إليها.

وهكذا، يبدو التحرك الإسرائيلى محاولةً لبناء شبكة تحالفات طويلة المدى تعيد لتل أبيب حضورًا قديمًا تراجع منذ عقود، وتوفر لها إعادة تموضع سياسى فى القارة، فى وقت تحاول فيه إسرائيل كسر عزلتها المتصاعدة فى المحافل الدولية بسبب حرب غزة.

التهجير الفلسطيني

يتوازى التمدد الدبلوماسى مع مسار التهجير الطوعى للفلسطينيين الذى تروّج له تل أبيب منذ بداية الحرب، حيث تحوّل هذا التوجّه من فكرة مجردة إلى واقع عملى يهدف إلى نقل الفلسطينيين من غزة إلى دول بعيدة لا يعرفونها.

أبرز تلك العمليات كانت الرحلة السرية التى أقلّت نحو ١٥٣ فلسطينيًا من غزة إلى جنوب إفريقيا، فى خطوة وُصفت بأنها إعادة توطين غامضة اتسمت بالسرية وغياب المعلومات عن الركاب، فانطلقت من مطار رامون عبر ترتيبات غير رسمية، دون أى إعلان عن الوجهة النهائية حتى لحظة الهبوط، وصعد الركاب بلا وثائق سفر مكتملة، وبوعود مبهمة بأنهم متجهون إلى مكان آمن.

وتشير تقارير دولية إلى أن العملية جرت بتمويل ووساطة جهات مرتبطة بشكل غير مباشر بالاحتلال، ما أثار تساؤلات عميقة حول الهدف الفعلى وراء نقل فلسطينيين إلى دولة لا يعرفونها، فى توقيت تتصاعد فيه دعوات الاحتلال لدفع سكان غزة نحو الخروج الطوعي.

ويرى الخبير السياسى الفلسطينى الدكتور «سهيل دياب» أن تلك العمليات ليست حوادث فردية أو مبادرات إنسانية، بل جزء من استراتيجية أوسع لإعادة تشكيل الواقع الديموغرافى الفلسطينى تحت غطاء «المساعدة والحماية".

وأشار إلى أن «ما يجرى ليس تهجيرًا طوعيًا، بل إعادة توزيع ديموغرافي مُدار بترتيبات أمنية تُنفّذ بهدوء، وتُخفى الهدف الأساسى وهو إفراغ غزة من كتلتها السكانية عبر عمليات تدريجية غير معلنة».

وأضاف: «إن تقديم هذه العمليات بوجه إنسانى يحجب طبيعتها الحقيقية، إذ إنها جزء من مشروع تهجير منظم تُعاد صياغته تحت المظلة الإنسانية".

منصة استراتيجية للتغلغل

تمتد خطوط الاختراق الإسرائيلى بثبات داخل شمال إفريقيا عبر التعاون العسكرى مع المغرب؛ فافتتاح فرع لشركة تصنيع الطائرات المسيّرة الإسرائيلية (بلوبيرد – BlueBird) فى المملكة المغربية ليس خطوة اقتصادية عادية، بل نقلة نوعية فى مستوى التغلغل الأمنى الإسرائيلى بالمنطقة وطبيعة حضوره العسكرى والسياسي.

فنقل تكنولوجيا إنتاج طائرات مسيّرة، بعضها انتحارى وبعضها تكتيكي، يمنح إسرائيل موطئ قدم صناعيًا وأمنيًا عميقًا فى شمال القارة، ويحوّلها من موقع المورّد إلى موقع الشريك الصناعى داخل دولة عربية؛ بما يرسّخ وجودًا أكثر ثباتًا فى البنية العسكرية والتكنولوجية للمغرب، ويمنح تل أبيب منصة استراتيجية لتوسيع نفوذها العسكرى داخل سوق إفريقية صاعدة.

يكشف هذا التشابك بين الزيارات الرئاسية وعمليات التهجير الغامضة وانتشار الصناعات العسكرية عن مشروع إسرائيلى أكبر يسعى إلى إعادة هندسة توازنات القارة من خلال توسيع النفوذ الخارجى ودبلوماسية تخترق العواصم وإعادة توزيع القوى على المستوى الديموغرافى والصناعى العسكري. وما يحدث فى إفريقيا اليوم ليس مجرد سياسة خارجية لإسرائيل، بل امتداد مباشر للصراع فى غزة بطريقة أكثر نعومة لكنها أكثر خطورة، إذ تتحول القارة تدريجيًا إلى مساحة مفتوحة لإعادة التوازنات، فى لحظة يُعاد فيها رسم مستقبل الشرق الأوسط كله.

نزيف السودان.. حرب مستمرة ومصر هى الأمل فى إنهاء الصراع

تقرير: محمد السنهوري

يشهد السودان، منذ أبريل ٢٠٢٣، واحدة من أعنف الأزمات السياسية والعسكرية فى تاريخه الحديث، بعد أن تحولت مليشيا الدعم السريع إلى قوة متمردة، تنازع الدولة سيادتها، وتشن هجمات واسعة على المدن والقرى، ما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا وتشريد الملايين داخلياً وخارجياً، فهذه الحرب لم تقتصر على مواجهة عسكرية بين طرفين، بل امتدت لتضرب النسيج الاجتماعى السودانى فى العمق، حيث استهدفت مجموعات قبلية بعينها.

فى هذا المشهد المعقد، برز الدور المصرى كأحد أهم المحاولات الإقليمية لاحتواء الأزمة، إذ تحركت القاهرة على أكثر من مستوى، بدءًا من استضافة اجتماعات قادة دول جوار السودان، إلى التنسيق مع الاتحاد الأفريقى والأمم المتحدة، ثم المشاركة فى جهود الرباعية الدولية.

كما فتحت أبوابها للأحزاب السياسية والمجتمع المدنى السودانى، فى محاولة لرأب الصدع الداخلي، وإعادة بناء الثقة بين القوى المتصارعة، حيث يعكس هذا الدور إدراك مصر لخطورة استمرار الحرب، على أمن السودان أولاً، وعلى استقرار المنطقة بأكملها ثانياً، خاصة أن السودان يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر من الناحيتين الجغرافية والسياسية.

درع الأمن للسودان

قال «المثنى عبدالقادر الفحل»– المحلل السياسى السودانى: «إن القاهرة لم تتأخر فى تقديم الدعم السياسى والدبلوماسى للسودان، حيث استضافت اجتماعات قادة دول جوار السودان، وعقدت لقاءات مشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقى والأمم المتحدة، إضافة إلى مشاركتها الفاعلة فى إطار دول الرباعية».

وأكد على: «أن مصر سعت للحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية، وهو ما لقى ترحيباً واسعاً من مختلف فئات الشعب السودانى، كما ذهبت القاهرة أبعد من ذلك، باستضافة الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى السودانى، فى محاولة لرأب الانقسام العميق الذى أحدثته الحرب».

انتهاكات تلهب الصراع

التطورات العسكرية الأخيرة، وعلى رأسها هجوم مليشيا الدعم السريع على مدينة الفاشر، واستهداف المدنيين من قبائل بعينها، أغلقت الباب أمام أى إمكانية لحل سياسى فى الوقت الراهن– بحسب «الفحل»، الذى يرى: أن هذه الانتهاكات جعلت من الصعب على الحكومة السودانية، طرح أى مبادرة سياسية مقبولة شعبياً.

أما عن فرص تحقيق هدنة مستقرة، فأشار المحلل السياسى السودانى إلى: أن التجارب السابقة أثبتت أن المليشيا تستغل الهدنات لتعزيز إمداداتها العسكرية والتوسع فى السيطرة، كما حدث بعد هدنة جدة، التى رعتها السعودية والولايات المتحدة، حيث وسعت المليشيا نفوذها فى إقليم دارفور وعدد من الولايات الأخرى، وقد خلق هذا الواقع حالة من انعدام الثقة، وجعل أى هدنة محتملة، مجرد فرصة لإعادة تنظيم صفوف المليشيا استعداداً لهجمات جديدة.

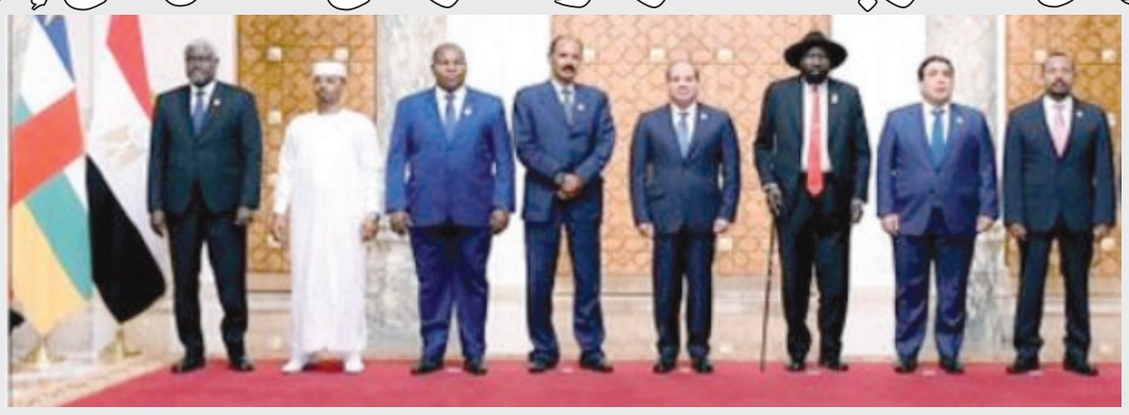

وخلص المحلل السودانى، إلى أن أبرز العقبات أمام أى مسار تفاوضى جديد، تكمن فى انعدام الثقة بين الأطراف السودانية، إضافة إلى الدعم الخارجى الذى تحصل عليه المليشيا المتمردة، من بعض الدول الساعية للاستفادة من موارد السودان، وهو ما يعقد المشهد، ويجعل الحل السياسى بعيد المنال فى الوقت الراهن.

تقرير: راجح بكر

السلام الأمريكى لأوكرانيا.. قبول فى كييف ومعارضة فى أوروبا

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، خطة سلام لوقف الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فى خضم محاولات دولية لوضع حد للنزاع الدموي، الذى امتد لسنوات، وزعزع الاستقرار الإقليمى والدولي.

وتستند الخطة الأمريكية إلى تسويات سياسية وأمنية واقتصادية، تشمل تنازلات كبيرة من كييف، مع فتح الباب أمام إعادة إدماج موسكو اقتصاديًا وبشكل تدريجيى يضمن الالتزام الروسى بالخطة الأمريكية.

أبرز بنود الخطة

شملت الخطة الأمريكية لإنهاء الحرب، ضمانات أمنية لأوكرانيا مع تحديد سقف لحجم جيشها– بحسب المسودة: ٦٠٠ ألف فرد، بدلًا من الطموحات الأوكرانية السابقة بجيش أوكرانى لا سقف له من حيث العدد.

وتضمنت الخطة أيضا، التزام أوكرانيا بعدم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسى (الناتو) مستقبلاً، مع فتح الباب أمام انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وخطة إعادة إعمار لأوكرانيا عبر استخدام أصول روسية مجمّدة، وتمويل دولي، وصندوق لإعادة البناء.

كما تحتوى الخطة الأمريكية على إعادة إدماج روسيا اقتصاديًا؛ ورفع تدريجى للعقوبات، ودعوة موسكو للعودة إلى مجموعة الدول الكبرى، مقابل قبول كييف لتنازلات جغرافية بما فى ذلك الاعتراف بمناطق تحت سيطرة روسيا.

الموقف الروسي

تابعت إدارة موسكو عرض الخطة، وأعلن مسؤوليها: أن النص قد «يُشكل أساسًا لتسوية نهائية»، لكنها بقيت غامضة بشأن موافقتها الفعلية، مبدية تحفظًا على بعض النقاط، لا سيما الضمانات الأمنية وشكل السيطرة على المناطق المتنازع عليها.

أوكرانيا تدرس بحذر

فى كييف، اعتُبرت الخطة اختبارًا حادًا– وفق القيادة الأوكرانيا، حيث أن أى تسوية يجب أن تحمى «سيادتها وكرامتها»، بينما يدرس صانعوا القرار البنود بحذر شديد، ويتعاملون برفض أولى لبعض الشروط التى يُنظر إليها باعتبارها تنازل كبير.

وأعلن الرئيس الأوكرانى «فولوديمير زيلينسكي»: أن كييف جاهزة للمضى قدمًا فى خطة السلام الأمريكية، مع الاستعداد لمناقشة «النقاط الحساسة» مباشرة مع الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب».

كما أكد أن المفاوضات يجب أن تشمل أيضًا الحلفاء الأوروبيين، لضمان توافق دولى أوسع، فى حين صرح «ترامب» بأن الاتفاقية باتت «قريبة جدًا» من التوصل إلى صيغة نهائية، وسط ترقب دولى لنتائج هذه المحادثات الحساسة.

السيادة الأوكرانية

أعربت دول أوروبية كبرى عن تحفظاتها تجاه الخطة الأمريكية، معتبرة أن بعض بنودها «تمس سيادة أوكرانيا»، وقد تمثّل مكافأة غير مبرّرة لروسيا، كما أعلنت أنها تعمل على صياغة بديل «يحافظ على وحدة أوكرانيا وسيادتها الأمنية».

فى ذلك الإطار، قال الدكتور «محمود اليمني»– خبير العلاقات الدولية– فى تصريحات خاصة لجريدة اليوم: «إن الخطة الأمريكية للسلام تمثل محاولة لتقديم حل سريع للنزاع، لكنها تواجه تحديات كبيرة، بسبب التناقض الكبير بين مصالح روسيا وأوكرانيا وأوروبا».

وأوضح: «أن نجاح أى اتفاق يعتمد على مشاركة الأطراف الأوروبية بشكل كامل، وضمانات تحمى سيادة أوكرانيا، محذرًا من أن أى تنازل كبير، قد يؤدى إلى سلام هش يفاقم التوترات مستقبلاً».

ويرى: «أن الخطة الأمريكية، رغم أهميتها فى محاولة إنهاء الحرب، لكنها تعكس ضغوطًا سياسية واقتصادية على أوكرانيا، كما أن بعض البنود التى تتعلق بالاعتراف بالمناطق الخاضعة لسيطرة روسيا أو تحديد حجم الجيش الأوكراني، قد تُضعف موقف كييف التفاوضي».

تقرير: سمر صفى الدين

إيران تلغى اتفاق القاهرة.. ومصر تتحرك لمنع انفجار نووى جديد

تتابع القاهرة مستجدات الملف النووى الإيراني، عقب إعلان طهران إلغاء «اتفاق القاهرة» للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف تقييم التطورات المتسارعة قبل مواصلة جهودها الرامية لخفض التصعيد الإقليمي.

وأعلنت إيران إلغاء الاتفاق بعد تبنى مجلس محافظى الوكالة قرارًا، يطالبها بأن تقدم دون تأخير، معلومات تفصيلية عن مخزون اليورانيوم المخصب والمواقع التى تعرضت للقصف الإسرائيلى فى يونيو الماضي.

فيما تبرز تصريحات وزير الخارجية الإيرانى «عباس عراقجي» أن الاتفاق فقد عمليًا دوره، بعدما أبلغ مدير عام الوكالة «رافائيل جروسي» بانتهاء صلاحيته، مؤكدًا أن بلاده لم تعد تعتبره أساسًا لتنظيم العلاقة فى مجال الضمانات.

كما أشارت طهران إلى أن القرار الغربى الجديد تجاهل ما وصفته «بحسن نيتها»، معتبرة أن ضغوط الترويكا الأوروبية وواشنطن قوضت استقلال الوكالة، ومهنية تعاونها مع إيران، خلال الشهور الماضية.

اتفاق القاهرة

فى هذا الصدد، أعادت الأزمة الراهنة الأضواء إلى الاتفاق، الذى وقع فى القاهرة فى التاسع من سبتمبر الماضي، بعد وساطة مصرية مكثفة، هدفت لإعادة إطلاق عمليات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، عقب الهجمات العسكرية فى يونيو.

وأوضح «جروسي»: أن الاتفاق رسم إطارًا جديدًا للتفتيش والإخطارات وتنفيذ الضمانات، لكنه أكد فى الوقت نفسه أن التزام إيران بفتح مواقعها يظل شرطًا ضروريًا لاستكمال مهام الوكالة.

فى المقابل، أصرت إيران على عدم السماح بالتفتيش، قبل وجود تفاهم ملموس مع الوكالة، بينما تحذر العواصم الغربية من أن برنامج طهران النووى يقترب من مستويات تخصيب تعد مقلقة للغاية.

وأشارت الوكالة إلى أن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بدرجة ٦٠٪ بلغ نحو ٤٤٠ كيلوجرامًا، وهى كمية تقول القوى الغربية إنها تكفى نظريًا لإنتاج عشر قنابل نووية، إذا تم رفع التخصيب.

الموقف المصري

فى سياق متصل أكدت القاهرة، عبر اتصالات وزير الخارجية «بدر عبد العاطي» بكل من «عراقجى وجروسي»، أن استمرار الحوار هو الطريق الوحيد للحفاظ على منظومة عدم الانتشار النووي، ودعت جميع الأطراف إلى تهدئة التوترات المتصاعدة.

وشددت الخارجية المصرية على ضرورة دعم الآليات متعددة الأطراف، بما يعزز الأمن الإقليمى ويمنع انزلاق الملف إلى مستويات تصعيد جديدة.

انعكاسات القرار

علاوة على ما سبق، أظهرت التطورات المتتابعة أن مجلس المحافظين صوت بأغلبية ١٩ دولة لصالح القرار، فيما اعترضت ٣ وامتنعت ١٢ عن التصويت، مما يعكس انقسامًا دوليًا واضحًا.

فيما أعربت الوكالة عن قلق بالغ، إزاء عدم السماح للمفتشين بدخول مواقع تخصيب تعرضت للقصف، مؤكدة أن استكمال تقييم المخزون النووى الإيرانى «أمر ملح وضروري».

وتعد الخطوة الإيرانية مقدمة لمرحلة جديدة فى علاقة طهران بالوكالة، بينما تتابع مصر التطورات عن كثب، ساعية لإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة وضمان عدم تحول الملف إلى بؤرة توتر إقليمى إضافية.

القومية التركية.. استراتيجية متنامية لبسط نفوذ أنقرة على آسيا الوسطى

تقرير: مروة محى الدين

فى ظل انشغال روسيا بحربها طويلة الأمد مع أوكرانيا، راحت تركيا تبسط نفوذها تدريجيا فى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لتحيى القومية التركية عبر مشروع (العالم التركي– Turanism)، وهى الاستراتيجية طويلة المدى، الهادفة إلى ترسيخ وجودها باعتبارها قوة إقليمية محورية عظمى فى المنطقة، وذلك عبر تعزيز تعاونها الشامل مع الدول الناطقة باللغات التركية، مثل: أذربيجان، كازاخستان، قيرجيزستان، أوزبكستان، وتركمانستان.

وذلك بالاعتماد على (منظمة الدول التركية– Organization of Turkic States – OTS)، فى توحيد الرقعة الجغرافية والثقافية لشعوب تلك الدول، ما أثار مخاوف قوى كبرى ذات نفوذ إقليمى فى تلك المنطقة، مثل روسيا والصين وإيران والاتحاد الأوروبي، من أن توسع النفوذ التركى يعنى تقليص نفوذها فيها، ويهدد أمنها ومصالحها الجيوسياسية.

وحول هذا الموضوع، قال الدكتور «محمد الألفي»– خبير الاقتصاد السياسي– فى تصريحات خاصة لجريدة اليوم: «إن تركيا لديها آليات عدة لتفعيل تلك الإستراتيجية، حيث تبنى أنقرة شبكة تعاون أكثر تعقيداً، فيما تعد المنظمة الهيكل الرسمى لها، وتتمثل تلك الشبكة فى: المجلس التركي: وهو منصة برلمانية لتنسيق التشريعات، ومؤسسة الثقافة التركية: لتعزيز اللغة والتاريخ المشترك، وصندوق الاستثمار التركي: لتمويل المشروعات المشتركة، وقيادة القوات البرية للدول التركية الموحدة: ومقرها تركيا، وتهدف إلى تكامل الدفاع المشترك».

أوجه التعاون

تعزز أنقرة تعاونها مع الدول الناطقة باللغات التركية عبر اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تحت مظلة المنظمة، وتركزة فى ثلاثة محاور رئيسية، هي:

التعاون الاقتصادى

بهدف خلق كتلة اقتصادية مترابطة، وزيادة حجم التبادل التجارى والاستثمارات المتبادلة، اتجهت تركيا للعمل الاقتصادى مع تلك الدول فى عدة مناحي، جاء على رأسها:

الطرق والممرات التجارية: حيث يمثل ممر زانجيزور محور ارتكازها فى هذا الصدد، لما يمثله من حد كبير لخطوط النقل الحالية، حيث يمر بجنوب أرمينياً، ويربط تركيا وأذربيجان ببقية دول آسيا الوسطى مباشرة عبر البر، متجاوزاً الممرات التقليدية التى تسيطر عليها إيران وروسيا.

ويقول «الألفي» عن هذا الطريق: «هو ليس مجرد ممر بري، بل مشروع جيوسياسى يغير خريطة القوة، حيث يفتح الطريق البرى المباشر إلى كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، بهدف تجاوز ممرات روسيا وإيران، وخلق طريق حريرى تركى منافس لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وتقليل تكاليف وزمن الشحن بين أوروبا والصين، بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالطرق البحرية.

الطاقة والموارد: حيث تعد دول دول آسيا الوسطى– كازاخستان وتركمانستان– مصدراً مهماً للغاز والنفط، ما يحقق هدف أنقرة من تنويع مصادر الطاقة، وتحولها إلى مركز إقليمى لها، يجعل أراضيها ممر عبورها الرئيسى لأوروبا.

التجارة والاستثمار: حيث تستهدف زيادة الاستثمارات التركية المباشرة فى المناحى الحيوية، ساعية لإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع تلك الدول.

التعاون العسكرى والأمني

الجانب الذى أثار تخوفات دول وتحالفات كبرى من هذا التوجه التركي، هو فتح باب التعاون العسكرى والأمنى مع دول المنظمة، فى عدة مجالات من بينهما: الصناعات الدفاعية: حيث جعلت تركيا من هذه الدول سوقًا رائجًا لصناعاتها العسكرية، لا سيما طائراتها المسيرة، مثل: المسيرة (بيرقدار– TB٢)، التى أثبتت فعاليتها فى الصراع الأذربيجاني–الأرمني؛ والتدريب والمناورات: فنظمت مناورات عسكرية مشتركة، وعززت التعاون فى مجالات التدريب العسكري، وتبادل الخبرات الأمنية؛ والتوحيد القياسي: حيث تعمل على توحيد بعض المعايير العسكرية والتقنية بين جيوش الدول الأعضاء.

٣.التعاون السياسى والثقافى

عملت أنقرة على تعزيز الهوية التركية المشتركة، وتوحيد المواقف الإقليمية والدولية، من خلال: المنظمة المؤسسية للتعاون، وتعقد قممًا دورية لتنسيق السياسات الخارجية المشتركة؛ والقوة الناعمة: إذ تستخدم وكالات، مثل: تيكا– TIKA، للتعاون والتنمية والترويج للثقافة التركية، وتقديم المنح التعليمية، وترميم الآثار التاريخية المشتركة؛ والدعم الدبلوماسي: حيث تقدم الدعم القوى لمواقف الدول الأعضاء، مثل الدعم التركى لأذربيجان فى حرب ناجورنو قره باج.

وهكذا تسير تركيا بخطوات ثابتة لبناء اتحادية تركية كبرى، تنافس تحالفات عظمى طالما عملت دون منافس، ما يلقى بظلاله على تغير المعطيات الجيوسياسية، ليس فقط فى القوقاز وأسيا الوسطي، بل ربما فى العالم كله، وعلى الرغم من قلق بعض الدول الكبرى من ذلك، إلا أن سياسة النفس الطويل لأنقرة قد تبلغها مقصدها بأسرع من التصورات.

سكندريات...

مفتاح شخصية السيسى

بقلم: عيد وحيده

يخطئ من يعتقد أن عبد الفتاح السيسى الإنسان، ابن حى الجمالية المتدين، الزاهد عن ملذات الحياة، ذا العشق الكامل للحياة العسكرية كان يطمح إلى السلطة أو السلطان.

لكل شخصية مفتاح رئيسى فى الفهم الصحيح، ومفتاح شخصية السيسى هو السعادة المطلقة فى تحقيق أحلام البسطاء ..

يؤمن الرجل إيمانا مطلقا، كما كان يردد وهو طالب فى الكلية الحربية. وهو يخدم فى القوات المسلحة، وهو رئيس للمخابرات الحربية والاستطلاع، وهو وزير دفاع، وهو رئيس الجمهورية، وما زال حتى الآن أن مصر تستحق أن تقود وليس أن تقاد، وأن تصبح نموذجا، وليس أن تكون تابعة مستضعفة .

ويردد الرجل فى مجالسه الخاصة شعب مصر الصبور يستحق حياة أفضل بكثير مما هو عليه الآن

ويشعر السيسى « أن الحلم لا يعرف سقفا يحده، وأن أحلامه لمصر والمصريين ليست بتحقيق الحد الأدنى من سبل الحياة الكريمة، ولكن أن تتصدر بإنجازاتها كل المجالات.

يؤمن الرجل إيمانا مطلقاً بأنه لا مستقبل للضعفاء فى هذا العالم، وأن الشرعية لأى حاكم هى الإنجاز، وأن ثمن الإنجاز يجب أن يكون حصيلة إخلاص وتفان وجهد لا نهائي.

انضباطية السيسى مكون رئيسى وجوهرى فى مفتاح السيسي، برنامج عمل مجهد الغاية لكل من حوله، يسعى لتطبيق نفس القواعد على فريق عمله على كافة المستويات.

فالرجل الذى يستيقظ عند الفجر، ويعمل بلا سقف زمني، ويحافظ على الرجل لا يجامل، ولا يسعى أبدا لتقديم رشاوى سياسية، أو غضن البصر عن أخطاء أو خطايا فى حقوق الشعب أو فى شئون المال العام يؤمن السيسى بأن أملاك الدولة خط أحمر ممنوع المساس به أو التعدى عليه، لذلك يمارس أكبر قدر من الانضباط والشدة والقسوة مع الذات والغير فى تطبيق حرفية القانون.

انظر إلى إصراره على تطبيق أصعب القرارات ثورة ٢٠١٣، دستور جديد تحرير سعر الصرف، إزالة التعديات على أملاك الدولة، الإصرار على تحصيل حق الدولة من رسوم وعوائد وضرائب.

قد تبدو هذه القرارات بعيدة عن الشعبوية، لكنها – كما يؤمن إيمانا مطلقا . هى القرارات السليمة والصحيحة لتحقيق الإصلاح المنشود.

يتعامل السيسى مع ملف شئون الإصلاح مثل الطبيب الذى إؤتمن على إنقاذ مريض يحتضر ، لذلك تعامل مع هذا التحدى على ٣ مراحل:

١-إنقاذ المريض من التهديد الوجودى لحياته.

٢- الإصلاح الجاد الصعب العبور الأزمة الصحية ومعالجة جذور الأمراض التى تراكمت منذ أكثر من نصف قرن بعلاجات جذرية حتى لو كانت تستدعى جراحات مؤلمة.

٣- إخراج المريض من الإنعاش ثم تحسين حالته، حتى يصبح إنساناً . نموذجيا يضرب به المثل فى الصحة والعافية.

يعرف السيسى أن فاتورة إنجاز المراحل الثلاث فى تحديات مكلفة . للغاية وقد تتعرض فيها صحة المريض لبعض الأزمات الطارئة أو الانتكاسات المفاجئة، لكنه يتسلح بالإيمان المطلق بالله، وبكل إنجاز يتحقق فعليا وليس كلامنا على أرض الواقع مما يكسبه مصداقية الدعاة

المساوات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

للغاية وقد تتعرض فيها صحة المريض لبعض الأزمات الطارئة أو : الانتكاسات المفاجئة، لكنه يتسلح بالإيمان المطلق بالله، وبكل إنجاز يتحقق فعليا وليس كلاميا على أرض الواقع مما يكسبه مصداقية لدى . ملايين المصريين.

رصيد السيسى يعتمد على أنه إذا قال فعل، وإذا وعد صدق. هل هذا كلام عاطفى أو مديح سياسى

الإجابة«لا ، لأن تتبع حالة الانتقال من الوعد إلى الإنجاز هو الذى يثبت مدى مصداقية هذا الكلام.

وعد السيسى بحفر قناة جديدة فى السويس بتمويل مصرى كامل ووعد ببناء أنفاق تربط ضفتى القناة، وبإصلاح شبكة طرق وكبارى وبتوفير كهرباء دون انقطاع، وبناء عاصمة إدارية جديدة، وتشييد ١٢ محافظة متطورة، وتحرير سعر الصرف، وتطوير سكك الحديد، وإنجاز مراحل المترو، والقضاء على العشوائية، وعلاج فيروس سى القاتل، وتوفير ضمانات العلاج عبر مبادرات رئاسية، ورفع إنتاجية البلاد من الاحتياجات الأساسية، وعد بذلك كله وبالفعل صدق.

إحساس الرجل بالبسطاء المهمشين حقيقى وليس من قبيل السعى إلى شعبوية جماهيرية.

وعد الرئيس السيسى بتحسين أحوال الناس فضاعف الدعم على بطاقات التموين وزاد عدد المستفيدين منها بنسبة ٢٠، ووفر معاش تكافل وكرامة، ورصد مليارات لأصحاب المشروعات الصغيرة وتدخل لفك الحبس عن الغارمات فى السجون، ورفع سقف الأجور الدنيا، وزاد المعاشات، وحسن برامج التأمين الاجتماعي، وطور الخدمات الصحية.

وما زال ملفا الصحة والتعليم هما التحديين اللذين يسعى ليل نهار الإحداث اختراق كبير فيهما.

يفعل السيسى ذلك فى ظروف إقليمية ودولية عاصفة، وفى منطقة متوترة، وفى وضع فيه تقلبات مخيفة تحيط بجيرانه المباشرين

١- عند الجنوب تحاول السودان تجاوز. نظام عمر البشير مواجهة مخلفات

٢- عند الغرب حيث حدوده الغربية هناك مشروع شرير تقوده تركيا بتمويل قطرى لدعم ميليشيات الإرهاب التكفيري

٣- عند الشرق هناك مخاطر الولاءات عند حماس، وخطط بنيامين نتنياهو التوسعية.

يحدث ذلك وهناك خطر عند منافذ البحر الأحمر الاستراتيجية بسبب حرب اليمن والتطرف الإيراني يحدث ذلك، وهناك تهديد وجودى لثروة مصر الواعدة من الغاز والنفط فى شرق المتوسط بسبب القرصنة البحرية التركية.

يحدث ذلك، وهناك مراوغات ومماطلات شريرة متعمدة تفقد أى إنسان صبره الاستراتيجى من قبل الحكومة الإثيوبية للإضرار بحصة مصر فى المياه

معارك السيسى على ٣ جبهات فى الداخل من أجل الإنجاز، وفى المنطقة من أجل الأمن القومي، وفى العالم من أجل تحقيق بيئة مواتية وصديقة للتعاون والإصلاح والأمن.

يحسن السيسى استخدام القوة بشكل حكيم.

يدرك الرجل أنه بالرغم من قيامه بإحداث نقلة غير مسبوقة فى التوازن الاستراتيجى فى المنطقة، ويتنويع مصادر السلاح، ورفع الكفاءة القتالية ورفع مستوى الجيش المصرى مما جعله يصبح تاسع قوة عسكرية فى العالم، إلا أنه يفهم بعمق – مسألة كيف ومتى يستخدم القوة العسكرية ، ويفهم أيضا نظرية (حدود القوة « فى ظل قراءة صحيحة للظروف الإقليمية التى تهيئ أو تمنع أو تحد من استخدامها . فى ٣ مسائل استراتيجية يجب الا يسعى البعض إلى ملاعبة أو إرغام

رئيس مصر تلك هي:-

١- حدود مصر شرقا غربا، جنوبا فى البر والبحر والجو.

٢- مياه النيل طبقا لحقوق مصر المكفولة باتفاقات دولية.

٣- ثروات مصر من النفط والغاز، وممرات ومنافذ النقل فى قناة السويس.

يدرك الرئيس جيداً أن هناك خطة لتفتيت وتشتيت قدرات مصر العسكرية من قبل اعداء مصر فى المنطقة.